مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: إشكالية دور الدولة في الحياة الاقتصادية
اسم الكاتب: د. نزار قنوع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3904
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 20:09 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الإقتصادية المجلد (23) العدد (3) 2001
Tishreen University Journal for Studies and Scientiffic Research-Economic Science Series Vol (23) No (3) 2001

إشكالية دور الدولة في الحياة الاقتصادية

الدكتور: نزار قنوع*

(قبل للنشر في 2001/2/24)

□ الملخّص □

يناقش هذا البحث قضية، لعلها من أهم قضايا علم البحث الاقتصادي الاجتماعي في الوقت الراهن، خصوصا بالنسبة لبلدان العالم النامي. يركز هذا البحث على مناقشة دور الدولة عبر التاريخ، وتعاظم هذا الدور في عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية، ثم يتعرض لخصوصية، وأنماط هذا الدور في بلدان العالم النامي. كما يتعرض لمناقشة آراء، وحجج المناهضين لدور الدولة في الحياة الاقتصادية، وكذلك آراء الداعين إلى ترسيخ هذا الدور من خلال إعادة تقويمه وإصلاحه. ونختم هذا البحث بعرض بعض المقترحات والاستنتاجات التي يمكن أن تصلح لأن تكون باباً للحوار والمناقشة حول هذا الموضوع.

* مدرس في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الإقتصادية المجلد (23) العدد (3) 2001

Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research-Economic Science Series Vol (23) No (3) 2001

The Controversy of the Government Role in Economy

Dr. Nizar Kanoua*

(Accepted 24/2/2001)

□ ABSTRACT □

This study deals with an issue which is probably of great importance in current socio-economic research especially in developing countries. It focuses on analyzing the government role in economy through history, a role which has become greater after the second world war It also deals with the special nature and types of this role in the developing world. Moreover it addresses the issues raised by the opponents of the government role in economy as well as the one supporting the arguments through reconstruction and reform.

The study concludes with a number of propositions and results that might open further discussion on the topic.

*Lecturer at Department of Econo mics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University Lattakia - Syria.

المقدّمة:

يعود موضوع الدولة، ودورها في النشاط الاقتصادي، في بلدان العالم النامي. ليصبح من جديد أهم الموضوعات، التي يدور حولها النقاش والجدل. ويشمل الحوار حول هذا الموضوع، فئات اجتماعية متعددة وكثيرة، تتضمن القادة السياسيون والمسؤولون الحكوميون، ورجال الأعمال والأكاديميون ومنظمات العاملين وغيرهم. ولا نبالغ إذا قلنا: إنه لم يحظ موضوع من موضوعات العلم الاجتماعي. في العقدين الماضيين باهتمام، مثلما حظي موضوع دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وكذلك تقييم هذا الدور.

ومنذ منتصف الثمانينات، وحتى الآن، هناك دعوة محمومة للإصلاح الاقتصادي، وإعادة هيكلة الاقتصاديات الوطنية بحيث تتكيف مع التغيرات الاقتصادية الدولية الجديدة. هذه الدعوة، التي اتخذت من الخصخصة مضموناً لها، وعنواناً لسياسات، وإجراءات تطبق على صعيد المال والاقتصاد. واشتدت هذه الدعوة للإصلاح بتأثير ثلاثة عوامل، يأتي في مقدمتها، ما تعرضت له اقتصاديات أوربا الشرقية من مشاكل، انتهت إلى تحولات ضخمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. الأمر الذي تم تفسيره على أنه انتصار لمذهب الحرية الاقتصادية في مواجهة النظم الاقتصادية الموجهة مركزيا. والأمر الثاني، هو. تراجع حركات التحرر الوطني في العديد من البلدان النامية، وانعكاس هذا التراجع على الحياة الاقتصادية، من خلال تعثر البرامج التنموية، وزيادة تبعية هذه البلدان للاقتصاد الرأسمالي العالمي. والأمر الثالث هو أن هناك قوى اقتصادية، ومالية مسيطرة عالميا، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومؤسسات المعونة الدولية الأخرى. هذه القوى تلعب دوراً أساسياً في دعم اتجاه فكري، ومسار اقتصادي ليبرالي معاد للدولة، وللقطاع العام معا. هذا الاتجاه يدعو بكل قوة، وباستعمال الضغوط إلى تقليص دور الدولة، وتفكيك القطاع العام، ووضع حدود لنشاطه، ونقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص. ويستند الداعون إلى ذلك إلى اعتبارات من أهمها– أن المشروعات الخاصة هي بصفة عامة أشد اهتماما بتحقيق الكفاءة، وتجنب الإسراف. وأن المشروعات الخاصة، أكثر ميلا إلى العناية بالمستهلك، واستجابة لطلبه. ويعتقدون أن الحد من التدخلات البيروقراطية، وتخليص الاقتصاد من حاله الترهل والعجز، ليس ممكنا ما لم يتم تفعيل قوانين السوق. أي لا بد من تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة. ونحن من خلال بحثنا، لا ننكر الأخطاء، والعثرات التي أصابت عمليات التنمية الاقتصادية عبر مسيرتها. إلا أننا نرى أنه من الممكن إصلاح الاقتصاد، وتطويره، مع الإبقاء على الملكية العامة، وذلك من خلال المحافظة على دور أساسي ومركزي للدولة في الحياة الاقتصادية. وهذا ما سنقوم بإيضاحه في هذا البحث. [1] وبالرغم من اختلاف المجتمعات حول مدى، وأهمية دور الدولة، ونطاقه إلا أننا لا نكاد نجد مجتمعا مدنيا استطاع أن يلغي هذا الدور، أو يحدده، حتى المجتمعات الغربية الرأسمالية ذاتها.

هدف البحث ومنهجه:

يهدف هذا البحث إلى المشاركة في النقاش الدائر على ساحة الفكر الاقتصادي، والسياسي حول موضوع كان ولا يزال يشكل الموضوع الأهم من موضوعات العلم الاقتصادي منذ اقدم العصور، وحتى الآن هذا الموضوع هو "دور الدولة في الحياة الاقتصادية" ،وعليه فإن بحثنا يهدف إلى إيضاح، وتوكيد الأهداف التالية.

1– إن العلاقة بين القطاع العام، والقطاع الخاص، ليست علاقة تناقض، أو إزاحة بل هي علاقة تكامل، وهي تفرز آثاراً حميدةً أو خبيثةً على أحدهما، أو كليهما تبعا للسياسات الاقتصادية المتبعة.

2– التأكيد على خصوصية كل مجتمع من المجتمعات، وعلى درجة النضج، والتطور التاريخي الاقتصادي والاجتماعي

3– إن الاعتبارات التي يتزرع بها مناهضوا دور الدولة في الحياة الاقتصادية،"اعتبارات الكفاءة، والإنتاجية والاعتبارات المالية، وغيرها" لا ترجع بالدرجة الأولى إلى شكل الملكية بمقدار ما ترجع إلى طبيعة السياسات، والنظم والتشريعات الاقتصادية المتبعة.

4- صعوبة المفاضلة بالمطلق بين ما هو قطاع عام، وبين ما هو قطاع خاص في الحياة الاقتصادية. ونود أن نشير في بداية هذا البحث إلى جملة من الصعوبات أهمها:**1**- أننا لا نملك من المعطيات المعرفية التاريخية ما يكفي للتدليل على اثر كل من القطاعين في التنمية، أو على قدرة كل منهما على النهوض بعملية إنمائية، ترضي الاشتراطات والمواصفات التي نعتقد أن لا بد من إرضائها للوصول إلى تنمية جديرة بالجهد، والتضحية. **2**- الصعوبة الثانية، تتمثل بالنزوع العالمي المعاصر إلى التحول عن التركيز على القطاع العام صوب القطاع الخاص كجزء من التصحيح الاقتصادي الهيكلي، كظاهرة، ومناخ فكري ضاغط، يكاد يكون ابتزازيا، هذا إلى جانب الضغوط السياسية، والاقتصادية التي تمارسها الدول الغربية الصناعية الكبرى، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي في تعاملها مع البلدان النامية، وبسبب ما أشرنا إليه آنفا، فإنه يتعذر تأسيس تقويم لدور كل من القطاعين العام، والخاص على قاعدة معرفية تاريخية موثوقة، ولذا رأينا أن لا بد من اتباع المنهج التأملي، ومنهج الاستدلال الاستنتاجي، وأن نسمح للمحاجة، والنقاش أن تميز معا أسلوب المعالجة في بحثنا هذا.

<u>أولا: أهمية استبعاد المطلق والمجرد لأن التباينات في دور الدولة تستوجب ذلك.</u>

نعلن مقدما أننا نعرض وجهة نظر، ولا نطرح ما يمكن أن يدعى الموقف العلمي الصحيح من القضية موضوع المناقشة، وسبب ذلك يعود إلى أنه لا يوجد في رأينا، ما يمكن أن يدعي أنه كذلك. ورغم أن طبيعة الدولة هي واحدة في التحليل الأخير، فإن أنماط الدول، وعلاقاتها بمجتمعاتها، وبالتالي أبنيتها، وممارساتها تختلف من مجتمع إلى آخر ومن حقبة تاريخية معينة إلى أخرى [2]. ومع أن الوظيفة الأساسية للدولة، تكون في كل الحالات تحقيق تماسك التكوين الاقتصادي- الاجتماعي ووحدته، فإن هذه الوظيفة، تأخذ أشكالا مختلفة باختلاف أساليب الإنتاج السائدة، ومن ثم التكوين الاقتصادي- الاجتماعي المعين في وقت محدد، وباختلاف الإرث التاريخي، والثقافي، والبيئة الجغرافية، وطبيعة الموارد ومدى اتساع الرقعة، وغير ذلك. كما أن حدود نشاط الدولة، والأبنية، والمؤسسات التي تعتبر جزءا منها، ومدى اتساعها، وانكماشها، وأولويات نشاطها، تتأثر أيضا بالأهداف التي تسعى إليها القوى السياسية، التي تمارس الحكم ولتوضيح ما نذهب إليه نضرب المثالين التاليين.

1- اثر اختلاف الموارد:

نكتفي في توضيح تأثير طبيعة الموارد، والنشاط الاقتصادي الذي يعتمد عليه المجتمع في دور الدولة، وممارساتها، أن نشير إلى أنه حتى في اقدم العصور التاريخية، مارست الدولة في المجتمعات النهرية التي كانت تعتمد على تنظيم الري، كمصر وبلاد ما بين النهرين، مهاما اقتصادية، تختلف عما كانت تمارسه الدول المدينية في المجتمعات التي نشأت عند مفترق طرق التجارة، والقوافل في المنطقة العربية. [3] أما في العصر الحديث، فقد أدى الاعتماد شبه الكلي لمجتمعات عربية على النفط إلى تعظيم دور الحكومات الاقتصادي في المجتمعات، حتى في اشدها تمسكا بأفكار الحرية الاقتصادية، وتشجيعها لنمو القطاع الخاص، والرأسمالية.

2- اثر اختلاف النظام الاقتصادي-الاجتماعي:

إن المقارنة بين دور الدولة في حالة المجتمعات قبل الرأسمالية، وفي المجتمعات الرأسمالية، وغيرها من المجتمعات تبرز الاختلاف الواضح في ممارسات الدولة، التي ترتبط بالتغيير في التنظيم الاقتصادي-الاجتماعي. فالدولة ما قبل الرأسمالية، كانت دولة سلطوية، تمارس قدرا كبيرا من التدخل، والسيطرة، وتفرض درجة عالية من القيود على الدخول في الأسواق، وعلى ممارسة بعض الأنشطة، التي كان القيام بها يتطلب الحصول على إذن خاص، أو امتياز من الدولة.وقد خضع النشاط الاقتصادي فضلا عن ذلك للقيود التي كانت تفرضها المنظمات الحرفية، والمهنية على حرية الدخول، وعلى نشاط المهنيين أنفسهم (التنظيمات الحرفية في القرون الوسطى). وكان تدخل الدولة ما قبل الرأسمالية يختلف اختلافا جما في

أهدافه، ووسائله عن أي تدخل في مراحل تالية. وكانت الأنظمة الاقتصادية–الاجتماعية السابقة للرأسمالية، تتصف بدرجة عالية من السكون. ورغم بعض الاهتمام بضبط بعض الأعمال، وتنظيمها، أو تطوير بعض الأنشطة، فإن أيا من الحكومات آنذاك لم يعر قضية التقدم الاقتصادي، أو تنمية القدرة الاقتصادية أهمية تذكر.

أما في النظام الرأسمالي الذي ارتبطت نشأته، وتطوره في أوربا ببزوغ الدولة الوطنية الحديثة، التي وحدت السوق الوطنية، وأزالت القيود الداخلية على التجارة. وتطلب نمو الرأسمالية الصناعية وجود عمال لا يخضعون لقيود التنظيمات الحرفية، ولذلك تبنت الرأسمالية الناشئة شعارات حرية التجارة، والعمل، والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، واقتصار دورها على تنظيم التنافس في الأسواق، وحمايته. وإذا كان بروز الدولة الرأسمالية الحديثة، قد أدى إلى إسقاط عدد من القيود التي كانت سائدة في المراحل السابقة للرأسمالية على النشاط الاقتصادي، مع اختلاف في مدى عمق ذلك الاتجاه من دولة إلى أخرى[4]. إلا أن سيادة مبادئ الحرية الاقتصادية والدعوة إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، لم تمنعا المطالبة، بأن تقوم الدولة بدور حمائي للأسواق الوطنية، لتوفير الشروط الضرورية لنمو الصناعة الوليدة في الدول التي دخلت متأخرة إلى ميدان التصنيع، كما حدث في ألمانيا، والولايات المتحدة. هذا فضلا عن استمرار الدولة في تقديم بعض السلع العامة، التي يصعب إنتاجها في إطار تنافسي[5]. ورغم أن الأشكال القديمة من التدخل الحكومي، قد تقلصت، فقد مال الدور الاقتصادي للحكومات، وتدخلها في النشاط الاقتصادي إلى النمو التدريجي كنتيجة للتطور في النظام الرأسمالي نفسه. وقد نما الاتجاه إلى التدخل حتى في المجتمعات التي بقيت، تتبنى إيديولوجية الحرية الاقتصادية، والحد من التدخل الحكومي. وكان التدخل الحكومي، قد بوشر في العديد من الحالات لمعالجة أزمات طارئة، أو مواجهة ظروف عارضة. وأن القوى نفسها التي تدعو إلى حرية الأسواق سرعان ما تدعو الحكومات إلى تقديم يد المساعد، والتدخل لإنقاذها عندما تتعرض مصالحها لبعض الأخطار. وحقيقة الأمر، كانت هناك عدة عوامل، دفعت إلى النمو المتسارع للتدخل الحكومي، وزيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية، خلال القرن الحالي، ومن أهم هذه العوامل، تعرض النظام الرأسمالي لسلسلة متتابعة من الأزمات الاقتصادية الدولية، وتزايد حدة الصراع الدولي الذي قاد إلى حربين عالميتين بين الدول الرأسمالية واتخاذه بعد الحرب العالمية الثانية شكل صراع حاد بين كتلة الدول الرأسمالية، وكتلة الدول الاشتراكية. وقد اضطرت الحكومات خلال كلا الحربين العالميتين، إلى إحداث نوع من التعبئة الاقتصادية لتوفير الموارد اللازمة للحرب،ولم تكن هذه التعبئة للموارد ممكنة بالاعتماد على عوامل العرض، والطلب، وحرية الأسواق. فطورت الحكومات من أجل ذلك وسائل جديدة لتوجيه النشاط الاقتصادي، استمرت في بعض منها حتى بعد انتهاء الحرب. كما أن الأزمات المتعاقبة التي تعرض لها النظام الاقتصادي العالمي بدءا من الخروج عن قاعدة الذهب في العشرينات، ثم الكساد الكبير الذي شمل العالم الرأسمالي في بداية الثلاثينات، وما ترتب على ذلك من بطالة واسعة، وعدم استقرار، كل ذلك دفع الحكومات إلى مزيد من التدخل الاقتصادي لحماية المصالح الوطنية، والاستقرار الداخلي، وإيجاد فرص العمل لكثير من العاطلين عن العمل والمحافظة على أسعار السلع الزراعية من الانهيار، وتحقيق استقرار الأسعار الداخلية، واستمرار تدفق الإنتاج والاستهلاك والاستثمار في المجتمع[6]. وقد استمرت الحاجة إلى دور حكومي فعال في ميادين التجارة الخارجية والعلاقات النقدية والمالية الدولية، وفي توجيه سياسية الائتمان، ومراقبة التضخم، ومواجهته، وتوجيه الاستثمار، وغير ذلك في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، وحتى الآن. وهكذا تحول المجتمع الرأسمالي نتيجة لذلك من مجتمع يسوده التفاعل الحربين العرض والطلب إلى مجتمع تشتد الحاجة فيه إلى تدخل الدولة من أجل توفير الإطار القانوني والمؤسسي الذي ترتكز عليه العلاقات داخل المجتمع، وكذلك العمل على الحد من الصراعات إلى درجة تهدد استقرار النظام الاقتصادي–الاجتماعي، وترجم ذلك في شكل تزايد الضغط من أجل أن تلعب الدولة دورا مهما في إعادة توزيع الدخل وتوفير حد أدنى من مستوى المعيشة، وتحقيق درجة اكبر من المساواة الاجتماعية [7]. وقد نتج من ذلك انتشار نموذج "دولة الرفاهية" في العالم الرأسمالي، حيث أصبحت الدولة مسؤولة عن تقديم خدمات التعليم، والصحة، والسكن وتأمين المواطنين ضد البطالة، والعجز، والمرض، والشيخوخة. وذلك فضلا عن تدخل الدولة تشريعيا لتحديد الحد الأدنى للأجور، ولفرض حق العاملين

في إجازات مدفوعة الأجر، وتمديد ساعات العمل، وغير ذلك.ساد هذا الاتجاه لزيادة التدخل الحكومي، وتعاظم دور الدولة في النشاط الاقتصادي في كل الدول الرأسمالية تقريبا حتى بداية الثمانينات وتم مثل هذا النمو لدور الدولة سواء كانت الدولة تحت سيطرة الأحزاب الاشتراكية، أو تحت سيطرة الأحزاب المحافظة وتضاعف حجم الإنفاق الحكومي بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي من أربع مرات ونصف المرة في المتوسط خلال القرن المنصرم منذ عام 1880وحتى الآن حيث كانت هذه النسبة تصل إلى نحو 10 بالمئة في عام 1880 ،وارتفعت إلى نحو 48% في المتوسط في عام 1985 على سبيل المثال، كما هو موضح في الجدول رقم (1) الذي يوضح حصة الإنفاق الحكومي من الناتج القومي، أو المحلي الإجمالي في عدد من البلدان الصناعية المنتقاة.

جدول رقم (1): حصة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي

في بعض البلدان الصناعية(نسبة مئوية)

البلد السنة	فرنسا	ألمانيا	اليابان	السويد	بريطانيا	الولايات المتحدة
1880	15	10	11	6	10	8
1981	19	31	19	8	24	10
1960	35	32	18	31	32	28
1985	52	47	33	65	48	37

"**المصدر**: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1988، جدول (2-1)، ص، 61"

وإذ كان دور الدولة الاقتصادي، قد تعاظم في النظام الرأسمالي مع مرور الزمن للأسباب التي أشرنا إليها، فإن دور الدولة في إقامة الاشتراكية، وفي تسيير المجتمع الاشتراكي، وقيادة النشاط الاقتصادي فيه، هو دور أساسي يبدأ مع بدء مرحلة التحول الاشتراكي، ويظل ما بقي ذلك النظام.

أما فيما يتعلق بدور الدولة في المجتمعات النامية، فإننا نرى أنه كما يختلف دور الدولة. باختلاف التنظيم الاقتصادي الاجتماعي للمجتمعات التي توجد الدولة على قمتها، كذلك يتأثر هذا الدور بموقع المجتمع في النظام الدولي. فالدور الذي تلعبه الدولة، وتمارسه في المجتمعات الصناعية المتقدمة، يختلف عن دور الدولة في المجتمعات النامية، وبالنظر لأهمية هذا الدور الذي تلعب الدولة في مجتمعات العالم النامي، فقد أفردنا فقرة خاصة بذلك في هذا البحث. وهكذا نخلص إلى التأكيد على أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي، لا يمكن أن يكون موضع اتفاق نظري عام بين الباحثين على اختلاف توجهاتهم، وبالتالي فإن الموقف، قد يختلف من مجتمع معين في ظروف تاريخية محددة إلى مجتمع آخر في ظروف تاريخية مخالفة، حتى بالنسبة لباحثين ينتمون إلى التوجه الاجتماعي نفسه، والنظرة الإيديولوجية نفسها.

ثانيا: تحول دور الدولة من إنمائي إلى تصحيحي:

يعرف البنك الدولي التنمية الاقتصادية[7] بأنها "زيادة قابلة للاستمرار في مستويات المعيشة، تشمل الاستهلاك المادي والتعليم، والصحة، وحماية البيئة،"وتشمل أيضا "المساواة الأكبر في الفرص، والحريات السياسية، والمدنية" أي أن الهدف الأوسع للتنمية، هو زيادة الحقوق الاقتصادية، والسياسية، والمدنية للجميع. [8] وهو هدف، "لم يطرأ عليه أي تغيير جوهري منذ أوائل الخمسينات.

فإذا كان هدف التنمية، لم يطرأ عليه تغيير جوهري منذ خمسة عقود، فقد حدث تحول عميق في الفكر، والممارسة المتعلقة بالعناصر الأساسية لاستراتيجية التنمية منذ أوائل الثمانينات، خاصة فيما يتعلق بدور الدولة بصفة عامة، ودور كل من القطاعين، العام والخاص بصفة خاصة.

1- توسع القطاع العام في ظل الدور الإنمائي:

ازداد دور الحكومات في النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية منذ أواخر الحرب العالمية الثانية، وانعكس ذلك في زيادة حصة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي زيادة هائلة في بعض تلك البلدان كما أسلفنا في الفقرة السابقة وكذلك كان الأمر في البلدان النامية، فقد كان الإنفاق الاستهلاكي الحكومي حوالي 5 في المائة قبل عام 1940، وكان الإنفاق الاستثماري العام محدودا، يتركز معظمه في البنية الأساسية. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، تغير الوضع بشكل جذري، حيث ارتفع إنفاق الحكومة المركزية إلى حوالي 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 1972، وإلى 26 في المائة بحلول عام 1985 كما يتضح من بيانات الجدول رقم (2)

جدول رقم (2): جملة مصروفات الحكومة المركزية وإيرادها الجاري

وعجزها كحصة من الناتج القومي الإجمالي(نسبة مئوية)

مجموعة البلدان	جملة المصروفات		إيراد جاري		العجز	
	1972	1985	1972	1985	1972	1985
البلدان النامية	18.7	26.4	16.2	22.7	3.5-	6.3-
	-	20.8	-	15.4	-	5.1-
منخفضة الدخل	21.7	27.5	19.1	24.0	3.3-	5.8-
متوسطة الدخل	22.2	28.6	21.6	24.1	1.8-	5.1-
البلدان الصناعية						
البلدان العربية*	46.7	48.3	41.5	36.8	5.2-	11.5-
المجموعة الأولى	49.4	50.3	62.2	38.5	12.8	11.8-
المجموعة الثانية	40.5	42.7	52.3	32.9	11.83-	9.8-

"**المصدر**: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 1988، جدول (2-2)، ص، 63.والتقرير الاقتصادي العربي الموحد 1980-1987 الإحصاءات الخاصة بقسم المالية العامة"

وتبين تلك البيانات، أن متوسط حصة المصروفات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية اقل منها في البلدان الصناعية، ويمكن تعليل معظم هذا الفرق بأن مستوى التحويلات لأغراض الضمان الاجتماعي، والرفاهية أعلى في البلدان الصناعية منه في البلدان النامية إضافة إلى أن القطاع العام في البلدان النامية، يقوم بدور أكبر في مجال الاستثمار. وقد انعكس هذا الوضع على حصة المؤسسات العامة (المملوكة للدولة) من جملة المصروفات العامة ومن الناتج المحلي الإجمالي، ولقد جاء توسع القطاع العام في النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان النامية، ومنها البلدان العربية، نتيجة لتحول دور الدولة من دور تنظيمي محصور في الحد الأدنى من الوظائف الأساسية إلى دور إنمائي، يمتد إلى جميع النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وإلى استخدام الميزانية العامة كأداة تدخل. وكان السند النظري لذلك التحول، يرتكز على الفكر الاقتصادي [9] حيث رأى اقتصاديو التنمية، أن القطاع العام، يشكل عنصرا حاسما للتنمية، لذلك فقد نادوا بتدخل الحكومات، لترعى التنمية تحقيقا للمصلحة العامة.

وفي ظل الدور الإنمائي للدولة، برز التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية. بينما كان التخطيط في البلدان الصناعية تأشيريا، يستند إلى السياسات المالية، والنقدية لتنشيط الاقتصاد، والمحافظة على استقراره، فقد أصبح التخطيط الشامل في البلدان النامية هو القاعدة، حيث قامت مجالس التخطيط المركزي، أو وزارات التخطيط، بصياغة خطط متوسطة الأجل للقطاعين العام والخاص. وفي هذه الأثناء كان النموذج السائد، يرتكز على أربع قضايا رئيسية للتنمية، تتم مواجهتها بسياسات محددة، وقد تضمنت تلك السياسات عدم الاعتماد على الأسواق، وقيام الدولة بالتدخل لتوجيه عملية التنمية. وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسات التنمية الرئيسية (الأمم المتحدة ووكالاتها، مثل البنك الدولي وعدد من وكالات المعونة الثنائية) أيدت بشكل عام هذا النموذج الإنمائي. وقد حققت البلدان النامية، في ظل الدور الإنمائي للدولة، إنجازات كبيرة قياسا بعدد من المؤشرات منها: الصحة والتغذية، والتعليم، والعمر المتوقع عند الولادة كما هو مبين في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): بعض مؤشرات التنمية

	متوسط دخل الفرد الحقيقي دولار أمريكي		العمر المتوقع عند الولادة		معدل القراءة والكتابة (%)		نسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة (9%)		الإمدادات السعرية اليومية (%) من المطلوب	
	1976	1987	1960	1987	1970	1985	1985	1985-1987	1964-1966	1984-1986
1) الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	940	1790	47	62	34	54	–	69	92	120
2) جميع البلدان النامية	450	650	46	62	43	60	35	55	90	107
3) الدول الصناعية	4850	10.760	69	74	–	–	..	..	124	132
4) العالم	1.800	3.100	53	65	–	–	..	..	100	113

" المصدر: Human Development Report, 1990 جدول رقم 23، ص 172، وجدول رقم (4) ص 135."

2- تحول دور الدولة من إنمائي إلى تصحيحي:

على الرغم من إنجازات لا بأس بها، قد تحققت في ظل الدور الإنمائي للدولة في مسار عملية التنمية، والتطوير. إلا أن هذه الإنجازات، كانت دون المستوى المطلوب، الأمر الذي دفع العديد من البلدان، المتقدمة، والنامية إلى إعادة النظر في دور الدولة في الحياة الاقتصادية. وقد أخذت قضية الخصخصة دفعة قوية، وزاد الاهتمام بها في أعقاب تدهور الأوضاع الاقتصادية الدولية في الثمانينات، حيث عانت الدول النامية من أزمة المديونية الخارجية، وانخفاض شديد في أسعار السلع التصديرية الرئيسية، وبالتالي تدهور معدلات التبادل التجاري، وارتفاع أسعار الفائدة، وخلل موازين المدفوعات الخارجية، وتباطؤ معدلات النمو، وازدياد الفقر، كما هو مبين في الجدول رقم (4):

جدول رقم (4) (تطور بعض المؤشرات الاقتصادية)

	متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي		نمو الاستثمار المحلي الإجمالي		ميزان الموارد نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي		الدين العام الخارجي مليون دولار		خدمة الدين نسبة إلى صادرات السلع والخدمات	
	65-1980	80-1986	65-1980	80-1986	1965	1986	1970	1986	1970	1986
اقتصادات متوسطة الدخل	6.6	2.3	8.9	2.3-	1		34068	654432	9.8	20.8
منها:										
المغرب	5.4	3.3	11.1	2.2-	7-	صفر	712	14610	8.7	40.4
مصر	6.7	4.7	11.5	2.8-	11-		1713	22788	38	21.3
تونس	6.6	3.7	4.6	1.8-	7-	4	541	5001	19.7	28.5
الأردن	-	5.1	-	5.8-	33-	13	119	3079	3.6	28.7
سورية	8.7	1.5	14.3	3.1	11-	صفر	232	3060	11.3	15.6
الجزائر	7.5	4.4	15.9	صفر	1-		937	14777	3.9	54.8
عمان	12.5	5.7	..	..	4-	3	صفر	2501	صفر	11.3
السعودية	10.9	3.4-	27.5	..	9-	5	-	-	-	-
الكويت	3.1	0.9-	..	..	-	4	-	-	-	-
الإمارات	-	3.8	-	-	-		-	-	-	-
ليبيا	4.2	-	7.3	..	-		-	-	-	-

الاقتصادات منخفضة الدخل	4.8	7.5	7.4	13.2	7	4-	..	12205	–	14.1
الاقتصادات النامية	6.1	3.8	8.5	2.4	1	صفر	49458	775637	10.1	20.0
افريقيا جنوب الصحراء	5.6	صفر	8.8	9.3-		2-	5336	82260	5.3	19.3
اقتصادات السوق الصناعية	3.6	2.5	3	2.8	صفر	صفر				

"**المصادر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1988**،"

وقد اتخذت إعادة النظر في دور الدولة في الحياة الاقتصادية أهمية خاصة، في سياق عملية البحث عن مصادر النمو الاقتصادي، والسياسات المعززة له في المدى الطويل، وخاصة في ظل اضطرار الدول النامية إلى اللجوء للمؤسسات المالية الدولية، لمساعدتها على إعداد، وتنفيذ برامج استقرار، وتصحيح اقتصاديين. وفي إطار معالجة تردي الأوضاع الاقتصادية من خلال تنفيذ تلك البرامج، بدأ دور الدولة الإنمائي، يتراجع أمام تقدم عملية التصحيح، وفي نهاية الثمانينات، وبداية التسعينات أخذ الدور التصحيحي للدولة دفعة قوية في أعقاب انهيار التجربة الاشتراكية في شرق أوربا، والتخلي عن مركزية القرار، والتخطيط فيه. ولا يعني انتقال دور الدولة من إنمائي إلى تصحيحي التخلي عن مواجهة تحديات التنمية، بل يؤكد على دور مختلف للدولة في تحقيق التنمية. وإذا نظرنا إلى مضمون دور الدولة التصحيحي لمواجهة تحديات التنمية، نجد أنه يشتمل على ثلاثة عناصر. الأول هو التحرير الاقتصادي الذي يقوم على إزالة القيود، والمعوقات أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة في ظل تشجيع القطاع الخاص. والثاني هو إصلاح القطاع العام، عن طريق تحسين إدارة الإنفاق العام، وإصلاح الخدمة المدنية، وتحسين أداء المؤسسات العامة. والثالث سياسة اقتصادية كلية تقوم على تحقيق استقرار اقتصادي.

3- التصحيح وإعادة الهيكلة في إطار استراتيجية للتنمية، تعتمد على السوق، ودور الدولة في ذلك.

في سياق الدور التصحيحي للدولة، يأتي إصلاح القطاع العام، ومن ضمنه تحسين أداء المؤسسات العامة، الذي يتطلب تحديد مجالات عمل الحكومة، وتترك المجالات الأخرى للقطاع الخاص في ظل آلية السوق، وفقا للمعايير التالية.

تقليص عمل الحكومة في الميادين التي تعمل فيها السوق، أو التي يمكن جعلها تعمل بصورة جيدة.

زيادة دور الحكومة في المجالات التي، لا يمكن الاعتماد فيها على الأسواق وحدها مثل:

أ- الاستثمار في التعليم، والصحة، والتغذية، وتنظيم الأسرة، والتخفيف من وطأة الفقر.

ب- الاستثمار في نوعية أفضل من البيئة الأساسية الاجتماعية، والمادية، والإدارية، والتنظيمية.

جـ- تعبئة الموارد لتمويل الإنفاق الحكومي.

ء- تهيئة أساس مستقر على صعيد الاقتصاد الكلي.

وإذا كان تحقيق الكفاءة بكل أبعادها (كفاءة في تخصيص الموارد، وكفاءة الحجم، والكفاءة التقنية) هو الحافز الأول وراء التخصيص في البلدان المتقدمة، فإننا نرى أن هذا الحافز، وغيره من الحوافز الأخرى، ما هي إلا أدوات، أو أهداف وسيطة، للوصول إلى هدف التنمية الشاملة بالنسبة للبلدان النامية، وبلداننا العربية منها. وبالتالي فعند رسم ملامح استراتيجية للتنمية الشاملة، تعتمد على السوق، يجب أن ترتكز على العناصر المترابطة التالية:

أ- الاستثمار بالبشر ب- رعاية المنافسة، وحقوق الملكية الخاصة، والاستثمار في البنية الأساسية في الاقتصاد المحلي حـ- تهيئة الظروف للتكامل مع الاقتصاد الدولي د- السياسات الاقتصادية الكلية، وفي نفس الوقت فإن هذه العناصر تثير قضية العلاقة بين الحكومة والأسواق. حيث أن لكل من الدولة، والقطاع الخاص دورا يؤديه في هذه الاستراتيجية المعتمدة على السوق، وإن كان دور كل منهما محدد ببعض القيود، ومدفوع ببعض الحوافز، كما هو مبين في المخطط التالي:

مخطط رقم (1): عناصر استراتيجية التنمية المعتمدة على السوق:

عناصر الاستراتيجية	سمات العناصر الاقتصادية	دور الأسواق	دور الحكومة
الاستثمار في البشر	عائد مرتفع	لا يعتمد عليها في تقديم القدر الكافي من التعليم والرعاية الصحية، والتغذية وخدمات تنظيم السرة خصوصا الفقراء	- زيادة الاستثمار البشري كما وكيفا. - زيادة الإنفاق على التعليم الابتدائي. - التأكد من وصول البرامج إلى المنتفعين المقصودين.
الاقتصاد المحلي	- اقتصاد جزئي تنافسي - اقتصاد كلي مستقر	مناقسة محلية وخارجية	- إطار من القواعد التنظيمية يكفل المنافسة. - استثمار في البنية الأساسية.
الاقتصاد الدولي	- التقنية العالية - منتجات جديدة - تكتلات إقليمية	- التخلص من الحواجز غير الجمركية. - خفض الرسوم الجمركية - المنافسة الخارجية	- توفير تدريب وتعليم ملائم. - مراقبة جودة الصادات. - فتح أسواق الدول الصناعية أمام صادرات البلدان النامية.
السياسات الاقتصادية الكلية	- استقرار على الصعيد الاقتصادي الكلي. - الكفاءة على الصعيد الاقتصادي الجزئي.	التسعير حسب التكلفة	- سياسة مالية تتسم بالحذر. - إصلاح ضريبي - تحديد أولويات الإنفاق الحكومي - التخصيص

ثالثا- الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، وخصوصية هذا الدور.

1- سمات وخصوصية الدولة في العالم الثالث، ونمط التنمية:

على الرغم من الاختلاف حول تعريف الدولة. إلا أننا نأخذ هنا بتعريف، يبرز أهم العناصر في مختلف تعريفات الدولة فالدولة هي مجموعة من الأجهزة المركزية، تمارس سلطتها من خلال مجموعة من الموظفين وفقا لمبدأ السيادة على إقليم معين، تحتكر في داخله الاستخدام الشرعي لوسائل القسر الذي يمكنها من أن تكون سلطة في ما يتصل بصناعة القوانين، وتطبيقها. والدولة بهذا المعنى هي:

أ- القوة الضابطة لهذا المجتمع، والمسيرة لحركته. ولكنها هي نفسها نتاج له، ولبيئته التي يعمل فيها، ويتفاعل معها فالدولة كمجموعة من الأجهزة، وكسلوك، وأهداف، وتوقعات، وقدرات ما هي إلا نتاج تاريخي للبناء الاجتماعي.

ب- تكتسب الدولة خصائصها، ووظائفها من خلال المحددات التاريخية. فتفسير خصائص الدولة مثل التضخم والاستقلال النسبي، والمركزية، وكذلك تفسير وظائف الدولة الاقتصادية، والإيديولوجية، يأتي في ضوء المحددات البنائية التاريخية للدولة في العالم الثالث.

جـ- على الرغم من تشابه الأفعال الاقتصادية، والسياسية للدولة في العالم الثالث. إلا أن الأفعال تتباين وفقا للظروف التاريخية الخاصة. فالدولة في العالم الثالث، قد تتدخل في شؤون الاقتصاد، وتقيم ركيزة اقتصادية، وقد تتجه في ظروف أخرى إلى تشجيع القطاع الخاص، وتقويته بمعنى أن لكل منعطف تاريخي قوى اجتماعية سياسية، تتشابك علاقاتها، ومصالحها بشكل يختلف نسبيا عن الفترة التي سبقتها.

د- تحدد الأفعال الاقتصادية، والسياسية نمط التنمية السائد، فإذا كانت الأفعال الاقتصادية، والسياسية، تتعدد وتتناقض وفقا للمحددات التاريخية للدولة، وخصائصها، فإن نمط التنمية، يتغير، ويتناقض بدوره، ويظهر هذا التناقض في تغير أهداف التنمية، ومسلكها، وشعاراتها من مجتمع لآخر، ومن فترة تاريخية إلى أخرى.

هـ- ومن الحقائق التي أصبحت يقينة في البحث الاجتماعي الاقتصادي المعاصر، أن العالم يشكل نسقا رأسماليا متكاملا، يشهد تنوعا في أبنيته الثقافية، والسياسية، ولكنه يحكم بنمط إنتاج واحد، هو الإنتاج الرأسمالي الذي يقوم على تقسيم دولي للعمل، تخترقه أشكال من التبادل غير المتكافئ بين مركز النظام وبين أطرفه. وتشكل مجتمعات العالم الثالث محيطات العالم الرأسمالي، أو أطرافه.

وانطلاقا من المقدمات السابقة، نجد أن أهم مظاهر خصوصية الدولة في العالم الثالث، تتمثل بالأمور التالية:

أولا- إن أنماط الإنتاج التي تعمل في إطارها الدولة في العالم الثالث في الداخل، هي خليط من أنماط متعددة غير متجانسة بعضها أقرب إلى الرأسمالية، وبعضها أقرب إلى أشكال قبل الرأسمالية، بينما نمط الإنتاج الذي تعمل في نطاقه الدولة من منظور عالمي، فهو نظام لامتصاص الفائض، والتراكم من خلال علاقات اقتصادية غير متكافئة.

ثانيا- وأحد مظاهر خصوصية الدولة في العالم الثالث، أنها ترتبط بنمط الإنتاج ارتباطا مزدوجا. فهي ترتبط بعلاقات وثيقة مع الرأسمالية العالمية المتقدمة، وترتبط بنفس الوقت ببنية اقتصادية متخلفة في الداخل، وتتحول دولة العالم الثالث إلى جهاز وسيط بين بنيتين إحداهما متخلفة في الداخل وأخرى متطورة في الخارج. وتظهر هذه الوساطة في مظاهر كثيرة أهمها. خلق الأطر التشريعية، والسياسية التي تسهل عملية إنتاج المواد الخام، ونقلها أو التي تسهل دخول راس المال الأجنبي في شكل استثماري، أو سلعي، وتنظيم عملية التبادل في الداخل والخارج إلى آخر هذه المظاهر التي تخلق التزاوج الشرعي بين راس المال العالمي، وبين الإنتاج، والاستهلاك المحليين.

ثالثا– إذا كانت الدولة في العالم الثالث، ترتبط ارتباطا بنائيا بالنظام العالمي ذي الوجهين الداخلي، والخارجي، فإنها تجد نفسها في مواجهة مع الطبقة المسيطرة على راس المال في الخارج، من ناحية ومع الشرائح الداخلية من ناحية أخرى، وتجد نفسها في مواجهة مع الشرائح المتنافسة على الثروة.

رابعا– توصف الدولة في العالم الثالث بأوصاف مختلفة. منها أنها تابعة، وبأنها غير مستقرة، وأنها ضعيفة في مقابل دول المركز، وبأنها تسلطية أيضا.

2– الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، وأنماطه المختلفة:

على اعتبار أن الأفعال الاقتصادية، والسياسية هي التي تجسد الدور الاقتصادي للدولة، وهي التي تفرز بدورها أنماط التنمية في مجتمعات العالم الثالث، فالسؤال المطروح هنا، هو لماذا الاهتمام بالدور الاقتصادي للدولة، وما هي أنماط أفعالها الاقتصادية؟

ينبع الاهتمام بالدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث من أنها كانت، ولا تزال فاعلا في عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي. ومن ثم فقد برزت وظيفتها الاقتصادية على سائر، وظائفها الأخرى. بل أن معظم الوظائف غير الاقتصادية كالتعليم والصحة، قد اتجهت لخدمة الوظيفة الاقتصادية. ولم تقتصر أفعال الدولة الاقتصادية على تنظيم وإدارة، وامتلاك الاقتصاد بل أنها اتجهت في السنوات الأخيرة إلى التنازل جزئيا عن تملك الوحدات الإنتاجية، فيما يعرف الآن بعملية التحول إلى القطاع الخاص. ويمكن هنا أن نشير إلى أهم الأنماط التي توضح طبيعة الأفعال الاقتصادية للدول في العالم الثالث وهي:

أ– إن التدخل الاقتصادي، لم يقتصر من جانب الدولة على إدارة الاقتصاد، أو إعادة توجيهه. بل كان أشمل، وأعمق بحيث أصبحت الدولة نفسها صاحبة المشروع، والمنظم، وصاحبة التمويل. لقد خلقت الدولة قطاعا اقتصاديا أصبحت هي الفاعل الأساسي فيه، وخلقت الجهاز البيروقراطي الذي يديره. ولقد تمت عملية تدخل الدولة لخلق القطاع العام تحت شعارات سياسية اقتصادية مثل: التحويل الاشتراكي/والتنمية والعدالة الاجتماعية، وكسر الاحتكار، وغيرها من الشعارات التي أضفت الشرعية على عملية التدخل الاقتصادي من جانب الدولة.

ب– تشجيع القطاع الخاص: لم يؤد تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد إلى القضاء على القطاع الخاص، بل كثيرا ما يقال أن دخول الدولة في دوائر النشاط الإنتاجي، والتنظيمي كان محاولة للتغلب على أوجه القصور في القطاع الخاص وإصلاحها. وعلى الرغم من السياسة التي انتهجتها بعض الدول بانتهاج سياسة القطاع العام، وتأميم بعض الأنشطة. على الرغم من ذلك فإن القطاع الخاص، لم يختف تماما، وكما أن دولا أخرى اتبعت سياسة مغايرة فحواها تشجيع القطاع الخاص، ومحاولة تنميته. وخلاصة القول: أن الدول التي انتهجت حركة التأميم في ما بعد الاستقلال، قد حدت من أنشطة الرأسمالية الوطنية، ولكنها لم تحد على الإطلاق من الإنتاج السلعي الصغير. أما الدول التي لم تأخذ بسياسة التأميم، فقد بقي فيها قطاعان في آن واحد، وفي هذه الحالة لقي القطاع الخاص تشجيعا من الدولة، بل كان عليها أن توفر له رؤوس الأموال، وأن تمد المجتمع بخدمات البنية الأساسية التي تساعد على الأداء الفعال للقطاع الخاص.

جـ– التحول إلى القطاع الخاص: بعد فترة طويلة من التدخل الاقتصادي، وتوجيه الاقتصاد من جانب الدولة، يشهد العالم المعاصر منذ بداية الثمانينات هذه الظاهرة، التي تعرف بالتحول إلى القطاع الخاص. والتي يقصد بها تحويل المشروعات، التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص، يتولى أمرها كليا، أو ليشارك الدولة فيها. وقد شملت حركة التحولات إلى القطاع الخاص مشروعات متعددة في العالم الرأسمالي، والاشتراكي، والنامي. وكانت بريطانيا من أكثر بلدان العالم الرأسمالي قيادة ودعوة إلى هذه الحركة. ومن بلدان العالم الاشتراكي التي طبقت سياسات محدودة للتحول

إلى القطاع الخاص، الصين وبلدان شرق أوربا. وتتم عملية التحويل تحت رقابة الدولة، بل كثيرا ما تضع هي شروط التحول، وذلك لكي تقضي على الاحتكار، وتضمن إشرافا، ورقابة على حركة الاقتصاد. وإذا كانت عملية التدخل الاقتصادي من جانب الدولة، عملية سياسية، تمت في ضوء شعارات سياسية، واقتصادية ذات صبغة خاصة. فإن ذلك يصدق أيضا على التحول إلى القطاع الخاص. فهذه الدعوة ترتبط بشعارات عديدة منها تحسين الأداء، وزيادة كفاءة الإنتاج، والتحكم في الطلب، وتقليص التضخم، ومساعدة القطاع العام في أن يتغلب على عثراته، وخلق استقرار نقدي.... الخ.

وبعد أن استعرضنا أهم الأنماط الاقتصادية في دولة العالم الثالث. يجب إعطاء تفسير لهذه الأنماط والأفعال والجواب يكمن في النقاط التالية:

أ)– حقيقة العلاقة بين التطورات الاقتصادية، في دول المركز الرأسمالي، والتطورات الاقتصادية في دول العالم الثالث ونعني بهذه الحقيقة. أن السلوك الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، يبدو وكأنه دالة للتطورات الرأسمالية العالمية فالمتأمل لتاريخ الرأسمالية، يجد أنها ازدهرت في ضوء مبدأ الحرية الاقتصادية. ولكنها تحت وطأة الأزمات والحروب بدأت تقيد من هذه الحرية. حيث تدخلت الدولة في تنظيم عمليات التبادل مع الإبقاء على الإنتاج في يد القطاع الخاص، وازداد تدخل الدولة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أممت بعض الشركات الخاصة. وعرفت الرأسمالية نظام الاقتصاد المختلط. فلم يعد ينظر إلى الدولة على أنها مستقلة ومنحازة، وإنما هي شريك في علاقة تفرز قراراتها من خلال عمليات مساومة مع جماعات المصالح، ومع قوة هذه السياسة، واستمرارها إلا أنها لم تقض على مشكلات الرأسمالية، وبالتالي كان أحد إفرازات الأزمة الرأسمالية المعاصرة، التخلي التدريجي عن فكرة التعاونية، والتحول التدريجي للقطاع الخاص. والمتأمل للموقف في العالم الثالث. يكتشف أن الاقتصاد هنا، يعمل وكأنه مرآة، تعكس أزمات، ومشكلات، وسياسات الاقتصاد الرأسمالي.

فقد شهد هذا الاقتصاد تدخلا كبيرا من جانب الدولة بعد الاستقلال. وهو يشهد الآن نفس الدعوة إلى التحويل للقطاع الخاص بحيث تبدو الدعوة، وكأنها المنقذ من كل المشكلات. هذا وإن كان للدولة في العالم الثالث دوافعها الداخلية لكنها تعمل في ضوء ظروف رأسمالية عالمية وبالتالي تدخلها في الاقتصاد، وابتعادها عنه، يعكس ظروف التطور الرأسمالي.

ب)– مجموعة من التطورات ذات الصبغة المحلية، والعالمية المتشابكة. أدت إلى انبعاث جدل، وحوار من جديد حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي. وأهم هذه التطورات ما حدث من تغيرات في أوضاع السلطة، والأوضاع الطبقية والاقتصادية في الأنظمة ذات التوجه الاشتراكي، التي أدت إلى نشوء فئات اجتماعية جديدة من داخل الأنظمة ذاتها تتطلع إلى توفير ضمانة لحرية النشاط الرأسمالي، لما راكمته من أموال. هذه التطورات، أدت إلى زيادة حجم ونشاط القطاع الخاص. وفي الأنظمة التي لم تتبنّ التوجه الاشتراكي حوصر القطاع العام، وصفيت بعض شركاته، وبيعت للقطاع الخاص المحلي، أو الأجنبي، واتسعت الدعوة إلى تخلي الدولة عن دورها الرقابي، وترك الحرية بالكامل للعرض، والطلب. وقد وجد هذا الاتجاه تأييدا قويا من الشركات دولية النشاط، والمؤسسات المالية الدولية التي تساندها، باعتبار أن السعي لعالمية السوق هو أحد أهداف الشركات متعددة الجنسيات، التي عملت على مزيد من الضغط من أجل تكييف الأوضاع الاقتصادية في أقطار العالم الثالث لتطورات، وأوضاع السوق العالمي. وقد أتاحت المديونية الكبيرة للكثير من دول العالم الثالث، ورغبتها في الحصول على مزيد من القروض، الفرصة لمزيد من الضغوط عليها بواسطة المؤسسات المالية لتحرير اقتصادها لا من النفوذ الأجنبي بل من تدخل الحكومات.

رابعا– الاعتبارات العامة لتدخل الدولة في الاقتصاد والحجج المناهضة لهذا التدخل:

منذ منتصف السبعينات، وحتى الآن فترة بدء بروز، ثم تفاقم أزمة المجتمعات الاشتراكية، التي أدت إلى إعادة نظر شاملة في أساليب إدارة المجتمع، وإدارة الاقتصاد الوطني. منذ ذلك الوقت انتشرت، واتسعت الدعوة إلى تخلي الدولة عن دورها الرقابي، وترك الحرية بالكامل لعوامل العرض والطلب، وتمحور هذا النقاش والجدل حول تيارين اثنين:

الأول: يسعى لتحجيم القطاع العام، وتحديد دور الدولة في العالم الثالث. ويحظى هذا الاتجاه بدعم، وضغط كبيرين من الشركات الدولية النشاط، والمؤسسات المالية، وعلى رأسها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، التي تمارس كل أشكال الضغوط، من أجل تكييف الأوضاع الاقتصادية في أقطار العالم الثالث لتطورات السوق العالمي. أي ترك حرية أوسع لحركة العرض والطلب تحت شعار /تحرير الاقتصاد/.

الثاني: يدعو إلى تعزيز دور الدولة، وإلى إصلاح اقتصادي في إطار الملكية العامة للمنشآت الإنتاجية، وتقويم وتصويب تدخل الدولة تحت شعار /استراتيجية تنموية شاملة، وفي إطار ديمقراطي/ فما هي الاعتبارات التي يقدمها أنصار كل من التيارين.

1- الاعتبارات العامة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

خضع دور الدولة في النشاط الاقتصادي في العالم الثالث، لنوعين من الاعتبارات. أولهما اعتبارات إيديولوجية. تتعلق بمبدأ العدالة الاجتماعية. وثانيهما اعتبارات، تتعلق بالسياسة الاقتصادية العلمية،وخصوصا فيما يتعلق بكيفية تحقيق تنمية شاملة، ومواجهة نواقص السوق. فقد مر العالم الثالث، والبلدان العربية منها بعد الحرب العالمية الثانية بجدل إيديولوجي. ارتبط بشعار العدالة الاجتماعية أي محو الفقر، وتحقيق التكافؤ في الفرص، وإنهاء التفاوت الكبير في الدخول، والثروات، وإقامة ديمقراطية اقتصادية، وديمقراطية سياسية، حرمت منها الغالبية العظمى بسبب استحواذ نسبة ضئيلة من إقطاعيين، ورأسماليين على نظم الحكم السائدة التي ارتبطت دائما سياسيا، واقتصاديا بالمراكز الرأسمالية الكبرى في العالم. ومع أن هذه النظم، قد زادت من تدخل الدولة في الاقتصاد، إلا أن هذا التدخل، كان محدودا في حجمه، وأهدافه، مستهدفا بالدرجة الأولى إقامة بعض البنى الارتكازية من طرق، وجسور، وسدود، ومدارس، ومشافي وأبنية حكومية، وإشاعة الأمن الداخلي، وبناء جيوش استكمالا لمظاهر السيادة. وقد انبثقت هذه الحكومات أساسا من الفئات الإقطاعية، وطبقة التجار، الذين على قلتهم، كانوا المهيمنين على السياسة والاقتصاد، في أقطار خضعت لحالة من الفقر والجهل والمرض، وسادها ظلم وقهر اجتماعيان، واضطهاد سياسي واسع، وعدم مساواة في الحقوق الواجبات، وقد جاء رد الفعل على هذا الوضع أيديولوجيا. وكان على رأسه أحزاب، وحركات راديكالية دعمت بشكل عام تدخلا واسعا للدولة في النشاط الاقتصادي على أسس قائمة على تحبيذ الاشتراكية كنظام اقتصادي، يهدف إلى شكل من أشكال الرفاه الاجتماعي والعدالة، والوصول إلى حالة من الكفاية المثلى. من خلال دور رائد تقوم به الدولة في توجيه الاقتصاد توجيها مركزيا. وذهب هؤلاء الاشتراكيون إلى القول بأن التوزيع العادل للدخل المتولد في نظام اقتصادي معين. هو بأهمية كأهمية تحقيق الكفاءة المثلى. لذا فإن إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، ستزيد من الرفاه الاجتماعي. إن لمثل هذه الحجة الواقعية للاشتراكية، وبالتالي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية. فالافتراض الضمني من أن حاجات جميع الأفراد هي واحدة أساسا، قد قاد الاشتراكيين في هذه البلدان إلى مهاجمة النظام الرأسمالي القائم على المشروع الخاص، والأسواق الحرة البعيدة عن تدخل الدولة، إلى مهاجمته لا على أساس عدم الكفاءة. وإنما على أساس عدم العدالة. وبالتالي الدعوة إلى تدخل الدولة على مجال واسع يصل إلى حد الملكية العامة لوسائل الإنتاج، تحقيقا للعدالة. هذا فيما يتعلق بالاعتبارات الأيديولوجية. أما الاعتبارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية العلمية. فتقوم على حجتين أساسيتين هما:

أ)- الحجة القائمة على فشل السوق الخاصة. وهي حجة تنحو منحىً اقتصاديا ناشئا عن إدراك أن اقتصاديات العالم الواقعي، تتخللها أسواق غير تامة، يشيع منها عنصر عدم الكفاءة، إلى حد تصعب مواجهته عن طريق التدخل الحكومي المجرد. فقد يجد المرء في الكثير من الأحيان، أن المصالح الخاصة، وقوة الاحتكار الاقتصادي. تمنعان

بدرجة خطيرة، فعالية التنظيم الحكومي. وفي هذه الحالة، يرى الاشتراكيون أن البديل هو الملكية العامة، وليس مجرد التدخل لتصحيح نواقص السوق. إذ قد لا تستطيع الدولة تصحيح عدم كفاءة الأسواق عن طريق تشريعات فعالة.

ب)- الحجة القائمة على تسريع التنمية الاقتصادية: تذهب هذه الحجة إلى أن الاقتصاد الموجه، يتلاءم أكثر من غيره مع تحقيق هدف التقدم الاقتصادي السريع، الذي تسعى إليه البلدان النامية. وهم يرون أن اقتصادا مخططا كليا، وتم التحكم فيه مركزيا، يمكن توجيهه بسهولة على خط تنموي سليم. وأن عملية اتخاذ القرارات اللامركزية في النظام الرأسمالي، ينتج عنها تناقض بين التفضيلات الخاصة للوحدات الاقتصادية الفردية التي تكون مصالح الرأسماليين الرئيسة ذات الطبيعة القصيرة الأجل من جهة، وبين تفضيلات الدولة حيث يكون الأفق الزمني أبعد بكثير. ويعمل الاقتصاد الموجه مركزيا على توجيه راس المال النادر بكل كفاءة نحو القطاعات الأكثر إنتاجية، وأكثر تحفيزا للنمو. في إطار خطة عامة تقوم على توازن سليم من جهة أخرى.

إضافة إلى هذه الاعتبارات الإيديولوجية والتنموية. تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، لاعتبارات أخرى مهمة منها:

- الحالة البدائية للقطاع الخاص. من حيث قلة المنظمين الكفوئين، وصغر حجم الوحدات الاقتصادية، وعجز هذا القطاع عن توفير موارد كافية للاستثمار في منشآت كبيرة الحجم، وذات كثافة رأسمالية عالية.
- رغبة الحكومات لدوافع اقتصادية، واجتماعية، وحتى سياسية للسيطرة على القطاعات الاستراتيجية مثل النفط والحديد، والصناعات الثقيلة عموما.
- إدراك الحكومات أنها المصدر الوحيد القادر على بناء مرتكزات أساسية للاقتصاد لا غنى عنها في عملية التنمية.
- الحلول محل الأجانب للتخلص من سيطرتهم على الكثير من أوجه النشاطات الاقتصادية سواء في قطاع الصناعات الاستراتيجية، أو في قطاع الصناعات التحويلية.
- الاندفاع الشديد للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية. مما اقتضى رؤوس أموال كبيرة، لم يكن القطاع الخاص مستعدا لها وراغبا بتوفيرها. مما دفع الحكومات إلى أن تلعب دوراً فعالاً في توفير الأموال والإدارة اللازمتين لتحقيق أهدافها في التصنيع، وإقامة البنى الأساسية اللازمة لعملية التنمية.
- وجود اعتبارات غير تجارية متنوعة. تدفع بالدولة نحو زيادة دورها في النشاط الاقتصادي مثل توليد العمالة وتنمية المناطق المتخلفة، وتوفير المنتجات التي تعتبر هامة لبلوغ الاكتفاء الذاتي.

تلك هي أهم الحجج، والاعتبارات التي تساق عموما لتبرير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في البلدان النامية.

2- الاعتبارات والحجج التي يتبناها التيار الداعي إلى الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:

بعد أن استعرضنا أهم المبررات، والحجج التي يسوقها دعاة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ما هي أهم المبررات والحجج التي يسوقها أنصار مذهب الحرية، وعدم تدخل الدولة. وفي سبيل الإيضاح، سنقوم بعرض هذه المبررات وفق رؤها السياسية الخارجية، والداخلية. وقبل أن نقوم باستعراض أهم الحجج والمبررات التي يسوقها دعاة أبعاد الدولة عن الحياة الاقتصادية، نجد من المفيد إبراز الملاحظات التالية:

<u>الملاحظة الأولى:</u> هي التأكيد بأن الرأسماليات الوطنية في العالم الثالث، لم تكن قادرة على تحقيق الإنجازات، والنهوض بالمهام التي حققها القطاع العام.

<u>الملاحظة الثانية:</u> وهذه الملاحظة تتصل بالآثار السلبية التي تنتج عن نقل مصانع القطاع العام وغيرها من المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، مع إلغاء الحماية التي تتمتع بها هذه الصناعات المنافسة في مواجهة المنافسة الخارجية غير المتكافئة. وأن الدعوة إلى إلغاء الحماية في البلدان النامية يرافقه نزعة حمائية متزايدة في البلدان المتطورة، وخاصة ضد صادرات البلدان النامية.

الملاحظة الثالثة: [10] إن الرأسماليات الأجنبية هي المستفيد الأول من عمليات التحويل إلى القطاع الخاص. خصوصا وإن برنامج التخصيص، والتكيف الهيكلي، ينفذ تحت ضغط المنظمات النقدية والمالية الدولية. وأن برنامج التخصيص هذا، يرتبط بالانتقاص من استقلال السياسة الاقتصادية.

الملاحظة الرابعة: وتتصل بالآثار السياسية لانسحاب الدولة من مجال الإنتاج، وإلغاء الحماية، وما يترتب على ذلك من رفع الأسعار، وغيرها من آليات، ونتائج برنامج التخصص.

بعد إيراد هذه الملاحظات التي تتعلق بالجدل الدائر حول دور الدولة، وقطاعها العام الاقتصادي. سنقوم بإبراز أهم المبررات التي يستند إليها دعاة تحييد الدولة عن النشاط الاقتصادي.

أ)- أهم الاعتبارات من وجهة نظر السياسة الخارجية: أن عالمية الأزمة الاقتصادية، وتوسعها، قد ساهما بجزء كبير في طرح إشكالية الدولة في البناء الاقتصادي، وإعادة النظر بالقطاع العام. إذ تلعب اليوم قوى اقتصادية، ومالية مهيمنة عالميا، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي دورا أساسيا في ترويج، وتدعيم اتجاه فكري، ومسار اقتصادي ليبرالي جديد، معاد للدولة، والقطاع العام. هذا الاتجاه يدعو بقوة باستعمال الضغوط إلى التقليص، أو التحويل إلى القطاع الخاص. وبالتالي أصبحت الأزمة الاقتصادية العالمية أرضية لاتهام الدولة، والقطاع العام بكونهما المصدر السلبي في إدخال الصلابة، والجمود، والخلل على اقتصاديات الدول. في حين أنه وإلى حدود السبعينات، وامتدادا إلى عدة عقود كانت الدولة تعتبر العنصر المركزي المساهم في عملية التنمية. ففي مستهل الأزمة، ارتفعت أصوات كثيرة ضد الدولة والقطاع العام ناسبة إليهما أمرين هما انعدام الجدوى الاقتصادية، والدور الإنتاجي السلبي، مع النزعة إلى المساهمة بقسط كبير في التضخم العالمي. ومنطق هؤلاء ينحصر بضرورة التكييف مع مقتضيات الاقتصاد العالمي المرنة.[11] وهذه المرونة تستوجب الحرية الاقتصادية التي لا يحققها سوى السوق المتحررة من كل القيود، ورفع كل العراقيل من أمام العمل الحر لقوى السوق.

ب)- الاعتبارات المالية، والاقتصادية التي يتذرع بها مناهضو الدولة، ودورها في الشأن الاقتصادي. وهي كثيرة جدا سنكتفي بعرض أهمها:

1- إن التحول إلى القطاع الخاص من شأنه زيادة الكفاءة الإنتاجية للقطاع العام، وكذلك تحسين الأداء في الاقتصاد الوطني بمجمله.

2- تقليص التضخم، أو القضاء عليه، وخلق استقرار في سوق النقد.

3- خلق روح المبادأة في السلوك الاستثماري.

4- امتداد القطاع العام بحيث يشمل قطاعات، وأنشطة كان الأفضل تركها للقطاع الخاص.

5- ضعف تحسس مسؤولي مؤسسات القطاع العام للتغيرات في أسواق السلع، أو الخدمات التي ينتجون بسبب غياب المنافسة الفعالة، ومعاناة الاقتصاد الوطني من الفوضى، والابتعاد عن قوانين الاقتصاد من خلال تعيين إنتاج هذا القطاع بموجب قرار سياسي. الأمر الذي أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج.[12]

6- التخلف الإداري، وتسلط البيروقراطية السلبية على أجهزة القطاع العام، وعجز الإدارة في هذه الأجهزة عن الابتكار والتجديد.

7- محاولة تحقيق الأهداف الاجتماعية، والسياسية /توفير الخدمات العامة/ دون النظر إلى تكلفتها، وتدخل الاعتبارات السياسية غير الاقتصادية في سياسات العمل، ونظمه.

8- في ظل نظام آليات السوق الحرة، تزدهر التجارة الخارجية، وتصبح دافعا رئيسيا للنمو، والتنمية، ويتمكن الاقتصاد الوطني من الاستفادة القصوى من الثورة العلمية والتقنية.

9- يحد نظام السوق وآلياته من التطور البيروقراطي الحكومي، ويسرع من تطور فئة التكنوقراط، والمبادرين التي تساعد على استخدام أخر التطورات الفنية للإنتاج.

10- يساعد اعتماد نظام آليات السوق الحرة في إدارة، وتنظيم الاقتصاد على تطوير، ونمو الأسواق المالية التي تحقق بدورها:

§ توسيع الملكية، واشتراك الجمهور بالتملك /سوق الأسهم/.
§ استقرار النظام المالي.
§ المساعدة على الوصول إلى راس المال الدولي.
§ [13] زيادة كفاءة الاقتصاد بإقرار أسعار عادلة للأوراق المالية

هذه الحجج السالفة هي غيض من فيض التي توجه إلى الحد من تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي.

خامسا- تقويم دور الدولة في النشاط الاقتصادي في البلدان النامية ذات الاقتصاد الموجه:

أولا: إن تدخل الدولة في هذه البلدان في فترة الخمسينات، كان تدخلا أبويا، ولدواع عملية. وكان في فترة الستينات لدوافع سياسية. أما في السبعينات، فقد قام على أسس إيديولوجية وتنموية. وفي فترة الثمانينات فقد اتجه هذا التدخل نحو تحسين كفاءة القطاع العام، وترشيده، وتشذيبه، بحيث يكون للقطاع الخاص دور أكبر من ذي قبل في عمليات التنمية الاقتصادية.

وفي كل الأحوال، فإن التدخل الحكومي الواسع، قد حقق لهذه البلدان، ومثيلاتها معدلات نمو مرتفع، وتغيرا هيكليا كبيرا تمثل في ارتفاع نصيب الصناعة التحويلية في الناتج القومي، وفي الصادرات، وطبق نظاما للتخطيط بدرجة من الجدية وخضعت الأسعار للسيطرة الإدارية، وخفض دور الاستثمار الأجنبي. إلا أن من الضروري ملاحظة أن تحقيق استقلالية القرار الإنمائي في هذه البلدان بنتيجة التطورات القائمة على التوسع في القطاع العام، كان يتطلب توفر شروط معينة من أهمها: القدرة على ادخار كاف، واندفاع استثماري فعال، والحد من الاستهلاك غير الضروري، وتعبئة شعبية في خدمة التنمية، ومشاركة سياسية حقيقية وديمقراطية، وتوسيع قاعدة الجهد الإنمائي، من خلال الاستفادة من مساهمة جميع الفئات القادرة على العطاء. ووضع سلم أولويات واضح، وسليم في المجالات السياسية، والاجتماعية والاقتصادية وتحقيق مستوى ذو كفاءة من الأداء الاقتصادي، وجعل الأداء معيارا للثواب والعقاب، وتحديد دور القطاع الخاص بوضوح، والإفادة من قدراته إلى الحد المستطاع. وأخيرا ضرورة إفساح المجال للمجتمع، والاقتصاد لاستيعاب التبدلات، والتحولات التي تم إنجازها خلال فترة محدودة من الزمن. فاستقلال القرار التنموي، وتحقيق تنمية مستقلة يتطلبان التزاما شعبيا واسعا.[14] وهذه شروط لم تتحقق تماما خلال الفترة التي عظم بها تدخل الدولة، مما سهل الارتداد الذي حصل في فترة الثمانينات.

وبشكل عام حقق الدور المتزايد للدولة في النشاط الاقتصادي في بلدان العالم الثالث زيادة عامة في معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، وزيادة في معدلات الادخار القومي، كما حدث تقارب في دخول الفئات المختلفة وبالتالي في مستويات استهلاكها. كما أن السيطرة على الفائض الاقتصادي، وإمساك الدولة بالخيوط الأساسية لقطاع التجارة الخارجية كلها، من أهم مبادئ التنمية المستقلة، التي حاولت هذه البلدان تحقيقها.

ثانيا: كان ذلك من حيث إيجابيات تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي. غير أن هناك سلبيات كثيرة لعل من أهمها: التسلط البيروقراطي المصاحب لهذا التدخل. وبالتالي كانت الإجراءات الاشتراكية، وسيادة القطاع العام التي لم تؤد إلى الاشتراكية، وإنما إلى زيادة مفرطة في التسلط البيروقراطي. ذلك أن التنمية المستقلة في أوضاع العالم الثالث، أدت إلى تعظيم دور الدولة، مما لا بد له أن يؤدي بدوره إلى التسلط البيروقراطي، وفقدان الضمانات الدستورية، والحريات

الديمقراطية. وهذا أدى إلى بيروقراطية إدارية خانقة. وهذا كان ثمناً باهظاً دفعته هذه البلدان من أجل تحقيق تنمية سريعة. وهذه الإيجابيات على المستوى الكلي، يخفي تحته عدم كفاءة الأداء الاقتصادي، وتدني مستوى الالتزام الاجتماعي، والتراخي التنظيمي.[15] هذا كله أدى إلى انعدام الكفاءة في القطاع العام، وارتفاع تكاليف الإنتاج، والعجز عن الابتكار، وعدم الفعالية في توفير السلع والخدمات. مثل العجز عن تلبية الأهداف المقصودة، وتحويل المنافع لمجموعات الصفوة، والتدخل السياسي في إدارة المنشآت، والاتساع السريع للبيروقراطية، مما يقيد بشدة الميزانية العامة، ويؤدي إلى مشكلات في علاقات العمل داخل القطاع العام، وعدم الكفاءة في الحكومة، وآثار سلبية على الاقتصاد.

سادسا– استنتاجات استشرافية حول دور الدولة في النشاطات الاقتصادية وتصور منهجي إصلاحي لهذا الدور:

يؤكد المدافعون عن الحد من دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وعن التحول نحو الخصخصة. على أن ذلك لن يأتي بثماره المرجوة، إلا إذا جرى اتخاذ القرارات الاقتصادية في ظل بيئة تنافسية. وبما أن المرجو من الخصخصة هو في الأساس الحصول على مزايا تحسن الكفاءة في ظل مناخ معين يساعد على ذلك. والسؤال هو: هل يسمح الموقف العام السائد في كثير من بلدان العالم النامي، بتحقيق مكاسب ملموسة في مجال الكفاءة؟ يجيب أشد المتحمسين للخصخصة على ذلك بالسلب. والسبب برأيهم يعود إلى ضخامة القطاع العام، وقوة التأييد الذي لا تزال تلقاه الدعوة للإبقاء على معظم أجزائه، خاصة قطاع الموارد الطبيعية، والمؤسسات الاستراتيجية، والاحتكارات الطبيعية، والمنشآت التي تتطلب راس مال كبير، وتقنية متقدمة. مما لا يستطيع القطاع الخاص توفيره، ولمناخ تنافسي ملائم لأن يسود فيه، بحيث تتحقق مزايا ارتفاع مستوى الكفاءة في ظل أسواق صغيرة الحجم، وقوة شرائية محدودة، مما يقتضي تواصل تدخل الدولة.

كما أن غياب الأسواق المالية الكفوءة والواسعة، والقادرة على النمو في معظم بلدان العالم الثالث، لن يساعد على التحول بسهولة نحو الخصخصة على حساب القطاع العام. هذا ناهيك عن الأهداف الاجتماعية التي تسعى منشآت الدولة إلى تحقيقها. ولا يبدي القطاع الخاص اهتماما بها، ويذهب البعض إلى أن القطاع العام سيبقى كبير الحجم حتى مع نقل بعض أجزائه، وعندئذ تبقى مسألة رفع كفاءته حيوية بالنسبة لإنعاش النمو الاقتصادي. مما يقتضي منحه استقلالا ماليا أكبر، ومسؤولية مالية أوسع، وتطوير قدراته، واستقلال الإداريين مع تعزيز قدرة الحكومة على مراقبة نشاطه، ومتابعة أدائه، كما أن القضاء على الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية لبلدان العالم النامي، لن يتم بالاعتماد على جهاز السوق وحده. وإنما يجب أن يقترن ذلك بمزيد من التدخل الحكومي في إعادة توزيع الدخل. وفيما عدا ذلك فإن الاعتماد على جهاز السوق وحده، وإطلاق حرية الأسعار لن تكون فقط غير كافية لتحقيق التوازن الهيكلي المنشود، إنما قد تكون باهظة الثمن اجتماعيا وسياسيا.

إلا أنه وبشكل عام، يمكن أن نصل إلى الاستنتاجين العامين التاليين بشأن الأداء غير المرضي لمنشآت القطاع العام وبالتالي للدور الذي لعبته الدولة في النشاط الاقتصادي.

أ)– ارتفاع تكاليف الإنتاج، بسبب الأهداف غير التجارية التي تتبعها المنشآت العامة، وضوابط الأسعار على المدخلات والمخرجات، وسوء الهياكل المالية، والمواقع غير الملائمة لهذه المنشآت، وسوء الإدارة واستخدام أنماط إنتاجية غير ملائمة، وتكنولوجيا عتيقة، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل، وسوء التسويق.[16]

ب)– رغم ارتكاز جميع التجارب التنموية في العالم المتقدم إلى بيروقراطية ذات كفاءة عالية إداريا، وتقنيا وإلى تحديد واضح لدور كل من القطاعين العام، والخاص بحسب المراحل، ومقتضيات الظروف، فإن تجارب البلدان النامية تدل بوضوح على الفشل في بناء أجهزة حكومية ذات كفاءة، ونظرة واعية إلى أمور التنمية، والتكنولوجيا هو الذي يعرقل في نهاية المطاف المسار التنموي، مهما كانت الجهود المبذولة جبارة، والموارد المكرسة للتنمية ضخمة... تشويه

الإنجازات، وإجهاض الجهود التنموية، هما من مسؤولية الأجهزة الحكومية نفسها التي تقوم بقيادة المسار التنموي، وبتحقيق الجزء الأعظم من الاستثمارات.[17]

إن أوجه القصور لدور الدولة في النشاط الاقتصادي على المستويين الاقتصاديين الكلي، والجزئي، وحتى على المستوى السياسي، وذلك من حيث المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، والبيروقراطية الإدارية والحريات عموما، والمركزية المرتبطة بتزايد تدخل الدولة في الاقتصاد القومي، وما ترتب على ذلك كله من خسائر اقتصادية، وقيود سياسية. أوجه القصور هذه، غطت إيجابيات ذلك الدور، مهما كانت مهمة، وأساسية بالنسبة للاقتصادات النامية. إلا أنه على الرغم من كل ذلك، وبالاستناد إلى ما سبق، فإننا نؤكد على الحقائق التالية فيما يتعلق بدور الدولة الاقتصادي.

1- إن دور الدولة في اقتصادات العالم النامي أساسي، وضروري في المراحل الأولى على الأقل من نموها الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بأهميته، وقدرته في إقامة البنى الارتكازية، وإنشاء الصناعات الأساسية ورفع مستوى التعليم والتدريب، والصحة، والتدخل في إعادة توزيع الدخل، والثروة على أسس أكثر عدالة.

2- إن دور الدولة حقق الكثير اجتماعيا، واقتصاديا. ولكنه قطعا يتحمل مسؤولية التقصير بأشكاله المختلفة كما وردت أعلاه اقتصاديا، وسياسيا. وهو أمر أدى إلى إعادة تقويم هذا الدور، كما يحدث في كثير من دول العالم المتقدم والدول النامية على حد سواء.[18]

3- إن دور الدولة في الاقتصادات الوطنية ليس جديدا، ولم يأت في حقبة زمنية متأخرة، ولا يمكن أن يكون مستغربا في ظل الظروف الفكرية، والاقتصادية، والاجتماعية التي كانت سائدة في عقدي الخمسينات والستينات في هذا القرن.

4- هناك في الواقع دائما دور للأسواق، ودور آخر للحكومة في أي اقتصاد معين، ولم يكن القطاع الخاص غائبا أبدا في هذه الاقتصادات، ولكن المشكلة تكمن في كيفية تعين الحدود الموضوعية لكل من القطاعين العام والخاص.[19]

5- إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وإقامتها لمشاريع عامة قد جاء لتحقيق غرض مزدوج، يتمثل أولا بأهداف اجتماعية، تتراوح مثلا بين توفير فرص عمل، وإنعاش أقاليم جغرافية ذات نشاط اقتصادي منخفض، وتحقيق عدالة في التوزيع.... الخ أما الثاني فهو تحقيق أرباح ناشئة عن كفاءة أداء مثل هذه المشاريع، ولكن في حين يمكن قياس الأرباح كميا، يصعب في الوقت ذاته تقييم، وقياس النتائج الاجتماعية لدور الدولة في النشاط الاقتصادي لذلك لا يمكن الفصل بين النتائج المتعلقة بالربحية، وبين تلك المتعلقة بالأهداف الاجتماعية لنشاط الدولة.

6- جرت العادة أن يطرح الرأسماليون ضرورة إبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي. ولكن دعوتهم ليست بريئة، فهم في الواقع، يريدون تدخل الدولة، ولكن لخدمتهم، ولخدمة مصالحهم على حساب مصالح الطبقات والشرائح الاجتماعية. أنهم في الواقع يرمون إلى تسخير الدولة، وأجهزتها، وسلطتها لخدمة أعمالهم التجارية، فهم يريدون من الدولة، أن تقدم الكثير من المال العام لتطوير البناء التحتي الملائم للنشاط الاقتصادي البرجوازي ولكنهم ينكرون عليها أي تدخل في تحديد الأسعار، أو هامش الربح، أو غير ذلك من آليات السوق الحر. يريدون الاستفادة من كافة الخدمات المصرفية، والاقتراضية. ولا يريدون للدولة أن تدعم أسعار السلع الأساسية التي تمس قوت الجماهير الشعبية مثلا.

7- انطلاقا من أن النظام السياسي، هو الأخطر، والأهم بين نظم البناء الاجتماعي، لذا فإن المطلب الملح هو إقامة دولة المؤسسات الديمقراطية، وتقوية أجهزتها، وليس تحييدها اقتصاديا.

8- إن الحجج والبراهين التي استعرضناها سابقا، والتي أثبتت إبان الاستقلال في غالبية بلدان العالم الثالث ضرورة تدخل الدولة، وبناء، ودعم القطاع الوطني ليلعب دورا مهيكلا، لا زالت تحتفظ بوجاهتها كما كانت مثل:

- ضعف وهشاشة القطاع الخاص، رغم كل أنواع الدعم الذي أعطي له في ظل سياسات الانفتاح.
- السعي لإقامة قطاع عام يهدف إلى تحقيق هامش من الاستقلال الذاتي.
- ضرورات بناء صناعات استراتيجية، لا يمكن للقطاع الخاص المحلي تحقيقها، وذلك نظرا للثمن العالي للتدريب والتعليم التكنولوجي.

9- ومع ذلك فهذا لا يعني أن الدولة، وقطاعها العام سليم، وعديم السلبيات. وهل الدولة القائمة في أغلب الدول النامية هو النموذج المطلوب؟ والإجابة هي بالنفي طبعا فهل من بديل؟

أ)- يجب أن يعاد الاعتبار للدولة لا في مفهومها البيروقراطي السائد، بل بمفهوم المواطنة الحقيقية التي تجعل من كل فرد نواة مسؤولة مساهمة في أخذ القرار، ومتابعته. وبالتالي ترسيخ نهج ديمقراطية المجتمع بكل إبعاده ومؤسساته تبدو في صدارة الأولويات.

ب)- في هذا الجدال الدائر حول القطاع العام والخاص، نرى قاسما مشتركا بين المؤسسات الاقتصادية /عام أو خاص/ يتمثل في العلاقة الاجتماعية داخل المؤسسة، أي عدم وجود علاقات اجتماعية، تشجع على البذل والعطاء والمبادرة والخلق بحيث يبدو جليا أنه دون دمقرطة المحيط السياسي، والحياة الاقتصادية داخل المؤسسات، يستحيل تحقيق الهامش اللازم من الاستقلالية الذاتية في التصرف، وتطوير، وتسيير المؤسسات.

جـ)- لا سبيلا حقيقيا إلى إصلاح الأوضاع في منهاجية عمل الدولة، وأوضاع قطاعها العام، دون تسيير مشترك تساهم فيه كل القوى المنتجة. فالإشكال ليس في طبيعة الملكية خاصة، أو عامة/بل هو في نمط التسيير الاقتصادي البناء، الذي يمكن المنتجين من السيطرة والمراقبة الجماعية لعملية الإنتاج.

تلك بعض التصورات التي يمكن أن تقدم تمهيدا لحوار مركز يحول دون الانسياق الأعمى إلى التوجهات المفروضة من القوى الاقتصادية المهيمنة عالميا.

أخيرا إننا نعتقد أن دور الدولة في كثير من بلدان العالم الثالث، سيبقى مهيمنا على اقتصاداتها، ويستمر واسعا، ومؤثرا لسبب أساس. هو ضرورته الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. وسيكون لهذا العامل أثره الفعال في اتجاه السياسات الاقتصادية التحررية. ونعتقد أن هذه الدول، قد تعلمت درسا من الماضي، هو أن كفاءة أداء مؤسساتها الاقتصادية هي عنصر أساسي في نجاح سياستها الاجتماعية. لذا فإننا نعتقد أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي، سيكون مستقبلا أكثر اهتماما بالكفاءة، وهذا الأمر يتطلب:

- العناية القصوى باختيار إدارات كفوءة وموضوعية، وليست مسيسة بالضرورة.
- الاكتراث بمسألة التكاليف الاقتصادية الحقيقية على أسس أكثر اقتصادية.
- جعل الدعم الذي يقدم للنشاطات الاقتصادية أكثر رشادة، وعقلانية، وحصرة في السلع الضرورية جدا.
- التسعير على أساس عقلاني، يأخذ في الاعتبار تكاليف الإنتاج الاقتصادية، ونوع السلعة، وطبيعة الطلب.
- تشجيع المنافسة في إنتاج السلع، إذا كانت مستلزماتها محلية.
- من المتوقع للأسباب ذاتها أن يصير تدخل الدولة في الاقتصاد أكثر مرونة، وأقل تقييدا بمعنى:

أ- أن الأسعار ستكون أكثر تنافسية أي أن يسمح لمديري المشاريع الحكومية، أن يكونوا أكثر مرونة في تحديد الأسعار آخذين بعين الاعتبار ظروف عرض السلع، والطلب عليها.

ب- تحرير نسبي لأسعار الفائدة، لكي تعكس ظروف السوق من حيث عرض راس المال، وحجم، وطبيعة الطلب عليه.

ج- تخفيف القيود على الاستثمار الخاص إلى حد كبير، وسيتم تشجيعه إلى أقصى حد ممكن من خلال تقديم محفزات ضريبية، وموقعية، واستيرادية، ولكن رقابة الحكومة عن بعد ستبقى.

د– استخدام الأيدي العاملة على أساسين موضوعيين، هما حاجة المشاريع إليها من ناحية، وإنتاجيتها من ناحية ثانية سواء في القطاع التابع للدولة، أو في القطاع الخاص.

هـ– ربط الأجور بالإنتاجية، وجعل الأجور أكثر تنافسية، وكذلك السماح لها بالاقتراب من بعضها في القطاعين العام والخاص.

إن هذه التغيرات ستكون إصلاحية لإعادة بناء قطاع الدولة، وليس تهميشا له أنها ستكون لملمة لأطرافه وتحسينا لكفاءته وتعميقا لدوره، وتحديدا لوظيفته، من الناحيتين الاقتصادية، والاجتماعية، وفرزا لمهماته، التي هو أقدر عليها. عن المهمات التي يمكن تركها للقطاع الخاص. مع توكيد دور الدولة الرقابي، والاجتماعي والتنموي، ولكن على أسس من كفاءة الأداء، والمحاسبة الاقتصادية السليمة، والإدارة الكفوءة، والمتميزة، والفعالية الاقتصادية. وهذه كلها قضايا لا تتعارض في اعتقادي مع الملكية العامة بذاتها، ولا مع دور ريادي، وفعال تقوم به الحكومات في تنمية اقتصاداتها وتحقيق العدالة الاجتماعية في مجتمعاتها.

المراجع :

.....

[1] حازم ببلاوي–تطوير دور الحكومة في مجال نشاط قطاعات الخدمة العامة ندوة عقدت في كلية الاقتصاد في جامعة القاهرة حول دور الحكومة في الحياة الاقتصادية – القاهرة آذار1990.

[2] الدولة–الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية الكتاب الأول د. منذر الشاوي منشورات المجمع العلمي بغداد 1998.

[3] د. نادر فرجاني عن التقدم والتنمية، مجلة "لوموند ديبلوماتيك" عدد أيلول 1999 ص2.

[4] Kindle berger, charles and B. Herrick. Economic Development. 4th ed. Singapore: McGraw-Hill, 1998.

[5] إبراهيم سعد الدين عبد الله "دور الدولة في النشاط الاقتصادي" قضايا عامة مجلة المستقبل العربي العدد 127 (ايلول) 1989.

[6] كاظم حبيب "مشاركة في الحوار الجاري حول الموقف من قطاع الدولة في الوطن العربي المستقبل العربي السنة 18 العدد 195–أيار 1995 ص 73.

[7] سناء العمري. نحو استراتيجية للتنمية العربية. بغداد دار الشؤون الثافية العامة –1996.

[8] البنك الدولي – تقرير عن التنمية في العالم 1997 ص47.

[9] د. نبيل عبد الوهاب لطيفة–التخصيص في إطار التنمية–القضايا والمضامين. صندوق النقد العربي–معهد السياسات الاقتصادية أيار 1995 أبو ظبي.

[10] أحمد أبو إسماعيل وآخرون "قطاع الدولة وعلاقته بعملية التنمية" مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان بيروت 1990.

[11] KING, R.: The State in Modern Society, Macmillan. London, 1984.

[12] BENNET, D. and K. Sharpe: The State as Banker and Entrepreneur.
Comparative politics, 1980.

[13] OFFE, C.: Contradictions of Welfar-State, Hutchinson, London, 1984.

[14] محمد دوبدار جريدة تشرين السورية عدد 2000/1/19

[15] جلال أمين تنمية أم تغريب مجلة الهلال–القاهرة تشرين أول 1995 ص 26.

[16] FRANK, A.G.,: Crisis in the Third World, Heinman. London, 1981.

[17] د. إبراهيم العيسوي–مقال–جريدة السفير اللبنانية حول الإصلاح الاقتصادي عدد 2000/9/29 بيروت لبنان.

[18] الدكتور إسماعيل صبري عبد الله–الخمس الكبار في عام 2020 – جريدة الأهرام القاهرة 1997/8/27.

[19] جاسم السعدون–دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية–مجلة المستقبل العربي عدد شباط 1989.